

فبرغم من إباحة الشريعة الإسلامية للتجارة إلا أنها وضعت لذلك شروطاً لتكون هذه المعاملة التجارية شرعية، بمعنى موافقة لمقاصد الشريعة الإسلامية، فمن بين هذه الضوابط والشروط، هو التزام التاجر بالكسب الحلال والابتعاد عن الحرام والتراضي بين المتعاملين والاعتدال في التجارة، بحيث لا تتسبب هذه التجارة في غفله عن ذكر الله وإقامة الصلاة وإتاء الزكاة.⁷²

(1) إباحة التجارة مع غير المسلمين:

عنه، فقد أم سلمة رضوان الله عليها: " خرج أبو بكر في تجارة إلى بصري قبل موته ﷺ بعام ومعه نعيمان وسويبط بن رحمة. " ⁷³

كما ذهب بعض المالكية بعدم جواز السفر لتجارة في بلاد غير الإسلام وأن على الإمام منع المسلمين من ذلك، لأن المسلم مأمور بالهجرة من دار الحرب وعدم البقاء فيها، وخالفهم في ذلك ووافق رأي الجمهور ابن العربي.⁷⁴

فالرأي الراجح في هذه المسألة هو ما ذهب به جمهور الفقهاء بجواز سفر المسلم إلى دار الحرب من أجل التجارة، بشرط أن يأمن الفتنة في دينه.

(2) السوق الإسلامي وحتمية المنافسة:

لسوق ظروف وقوانين وهي تعني مجموعة العناصر التي تحكم سير المعاملات في السوق عامةً، فالشريعة الإسلامية حددت هذه الظروف والقوانين على أساس نص قرآني أو حديث نبوي أو مشتقة من تجربة السوق في عهد النبي ﷺ، فهذه الظروف والقوانين تتلخص في أربعة عناصر:

(أ) حرية الدخول والتعامل في السوق.

((ب)) النصيحة والصدق بين العملاء.

((ج)) منع الاحتكار.

((د)) منع الغش والتدليس.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الظروف الأربعة تشكل معاً قواعد السوق الإسلامي والتي يجب أن تحقق كمحصلة لها درجة عالية من المنافسة.

⁷³. رواه أبو أحمد في مسنده، 6-316.

⁷⁴. ابن العربي، *أحكام القرآن*، 514.

(ب) مشروعية التجارة.

إن المتعارف عليه بين العامة أن الهدف من التجارة هو شراء السلع وبيعها بقصد الربح منها. فالربح هو الفرق الزائد بين ثمن البيع و ثمن الشراء مضاف إليه المصاريف التجارية، ومشروعية التجارة كما بينها في المقدمة أنها واردة في الآيات القرآنية ونصوص الأحاديث النبوية، قال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا) سورة النساء: 29. 76 وقال أيضاً (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ

76. سورة النساء، الآية 29.

(الكتب الإلكترونية والبرامج وغيرها)، أو عن طريق تسليمها إلى المشتري في الزمان والمكان المحدد في عقد البيع مثل (المواد المنقولة).

(د) **ضمان المبيع:** من آثار وجوب البيع إلزام البائع بتسليم المبيع إلى المشتري ولا يسقط عنه هذا الحق إلا بالأداء. كذلك هو الحال بالنسبة لضمان المبيع في العقد الإلكتروني كما وضعناها في النقطة السابقة. كما نصت بعض الأنظمة في التجارة الإلكترونية على تحمل البائع الأخطار التي يتعرض لها المبيع، كما يجب عليه أن يوفر للمشتري بطريقة واضحة ومفهومة عملية ضمان المبيع قبل إبرام العقد.⁹²

بخصوص موضوع: "إجراء العقود بالآت الاتصال الحديثة". ونظراً إلى التطور الكبير الذي حصل في وسائل الاتصال وجريان العمل بها في إبرام العقود لسرعة إنجاز المعاملات المالية والتصرفات.

وباستحضار ما تعرض له الفقهاء بشأن إبرام العقود بالخطاب وبالكتابة وبالإشارة وبالرسوم، وما تقرر من أن التعاقد بين الحاضرين يشترط له اتحاد المجلس (عدا الوصية، والإيصاء، والوكالة) وتطابق الإيجاب والقبول، وعدم صدور ما يدل على إعراض أحد العاقدين عن التعاقد، والمولات بين الإيجاب والقبول بحسب العرف.

قرر:

(1) إذا تم التعاقد بين غائبين لا يجمعهما مكان واحد، ولا يرى أحدهم الآخر معاينة، ولا يسمع كلامه، وكانت وسيلة الاتصال بينها الكتابة أو الرسالة أو السفارة (الرسول)، وينطبق على ذلك البرق وتيلكوس والفاكس وشاشات الحاسوب ففي هذه الحالة ينعقد العقد عند وصول الإيجاب إلى الموجه إليه وقبوله.

(2) إذا تم التعاقد بين طرفين في وقت واحد وهما في مكانين متباعدين، وينطبق هذا على الهاتف واللاسلكي، فإن التعاقد بينهما يعد تعاقدًا بين حاضرين وتطبق على هذه الحالة الأحكام الأصلية المقررة لدى الفقهاء المشار إليه في الدباجة.

(3) إذا صدر العارض بهذه الوسائل إيجاباً محدد المدة يكون ملزماً بالبقاء على إيجابه خلال تلك المدة، وليس له الرجوع عنه.

(4) إن القواعد السابقة لا تشمل النكاح لاشتراط الإشهاد فيه، ولا الصرف لاشتراط التقابض، ولا السلم لاشتراط تعجيل رأس المال.

(5) ما يتعلق باحتمال التزيف أو التزوير أو الغلط يرجع فيه إلى القواعد العامة للإثبات.⁹⁵

للمسلمين على سرورهم"، وقال أيضاً: "ولمّا إلا بطيبة عن نفسه".⁹⁸ ... فتقرر ما يلي: "الاسم
للعامة التجارية، التأليف والاختراع...".⁹⁹
من صور حماية الشريعة الإسلامية للتجارة الإلكترونية
السرقة، التعزير لمن يشرع في اختلاس الأموال
بذلك. فكل ذلك محرم في الشريعة الإسلامية ويستند
إلى رأيي.¹⁰⁰

2. الجانب التطبيقي: ¹⁰¹

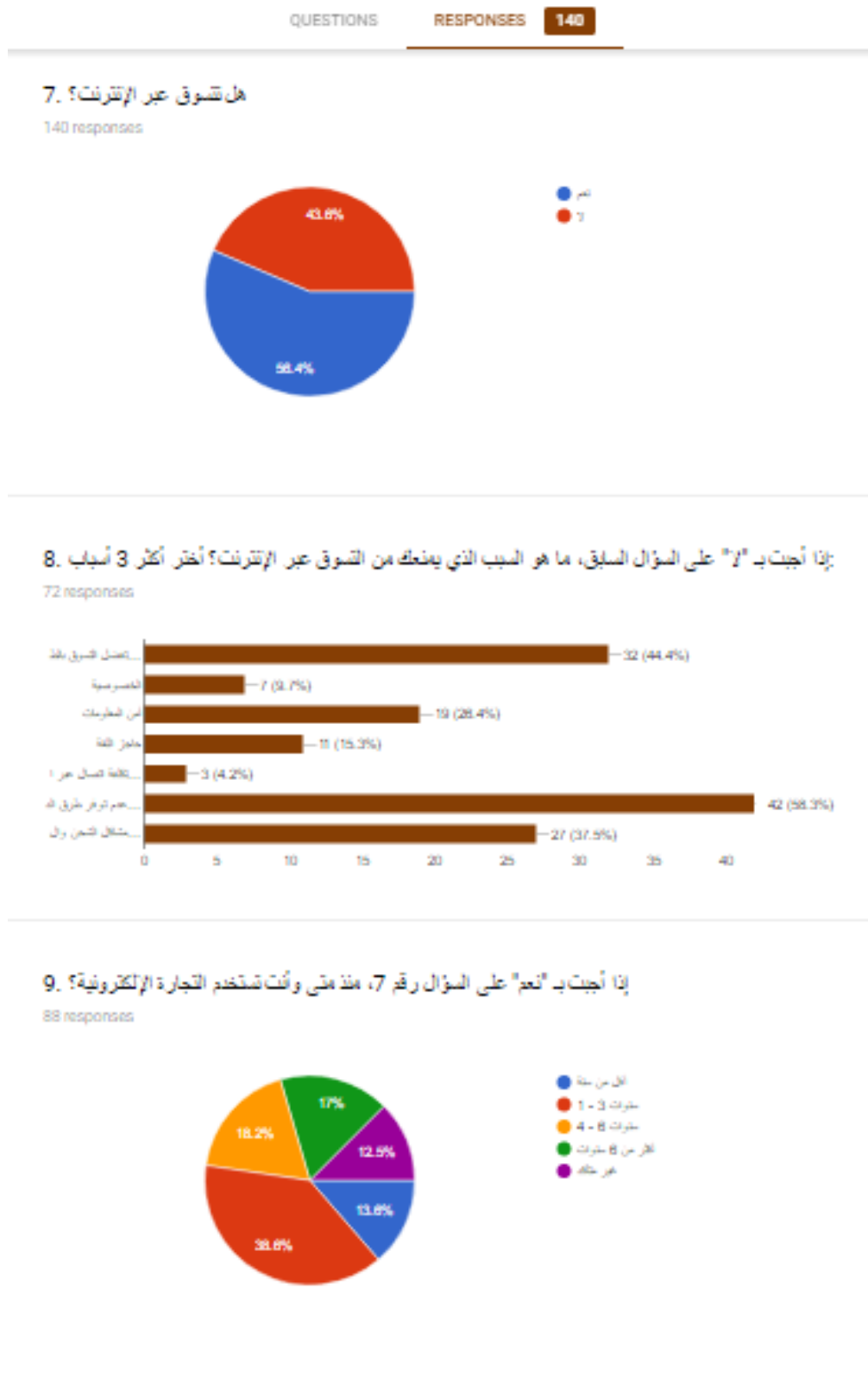
⁹⁷. سنن الترمذی، 1272.

⁹⁸ سنن الإمام أحمد، 1974.

99. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج3، 2267.

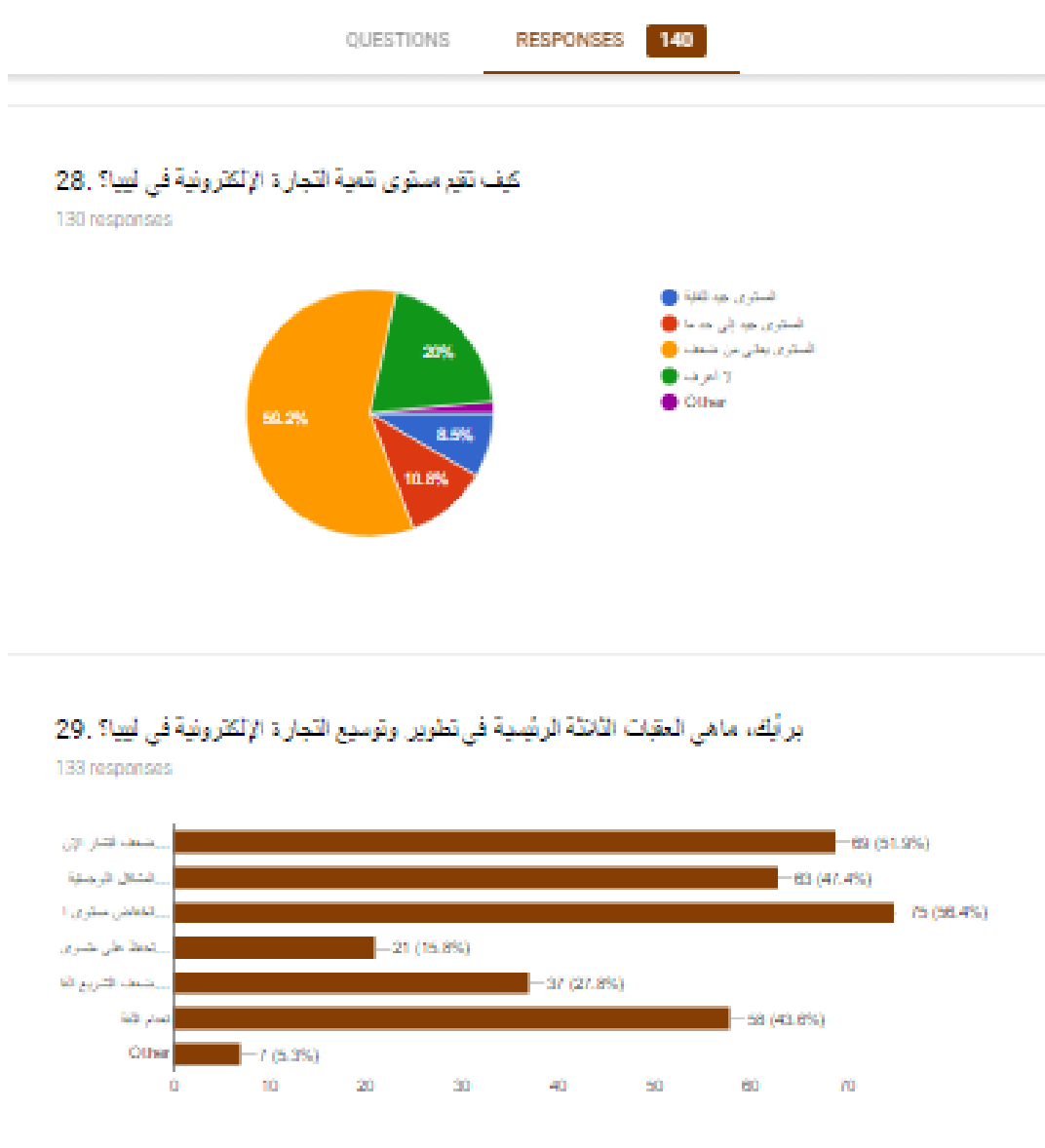
100 عدد العاطف، موقف الشريعة الإسلامية من جرائم الحاسب الآلي، 81.

101. يمكن الرجوع إلى الاستبيان من خلال الرابط:



الشكل: (2)

هذا السؤال يبين لنا مفهوم التسوق التجارة الإلكترونية في العرف حيث نجد الأغلبية ممن أجاب على هذا السؤال قد استخدم التسوق عبر شبكة الإنترنت.



هذا الشكل يبين لنا النسبة المئوية لتسوق عبر الإنترنت وأهم العقبات التي يواجهها الشخص عندما يقوم بالتسوق والبحث عبر الإنترنت.

